

د. سهل بن رفاع بن سهيل الروقي

# أعمال القلوب

حقيقتها وأحكامها  
عند أهل السنة والجماعة  
وعند مخالفهم



## أعمال القلوب - حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة وعند

### مخالفهم.

تتكون خُطة البحث: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتتضمن: أهمية الموضوع، أسباب اختياره، خطة البحث، منهج البحث، أهم المراجع والمصادر التي رجع إليها الباحث، والشكر والتقدير لكل من أعان وساعد على إنجاز هذا البحث.

وأما التمهيد: فيتضمن مبحثين:

المبحث الأول: مراتب الدين، حقيقتها، والعلاقة بينها.

المبحث الثاني: حقيقة القلب.

الباب الأول: أعمال القلوب، وأقسامها.

الفصل الأول: حقيقة أعمال القلوب، ومنزلتها من الإيمان.

المبحث الأول: عبارات السلف الصالح في تعريف الإيمان، ومرادهم بذلك،

والجمع بين تعاريفهم للإيمان.

المبحث الثاني: المراد بتصديق القلب واعتقاده وإقراره عند السلف الصالح رحمهم

الله.

المبحث الثالث: حقيقة أعمال القلوب، وأمثلتها.

المبحث الرابع: العلاقة بين أقوال القلوب وأعمالها.

المبحث الخامس: أعمال القلوب التي هي أركان العبادة.

المبحث السادس: أعمال القلوب التي هي شروط للشهادتين.

الفصل الثاني: أهمية أعمال القلوب، وعلاقة أعمال الجوارح بها.

المبحث الأول: أهمية أعمال القلوب.

المبحث الثاني: علاقة أعمال الجوارح بأعمال القلوب.

الفصل الثالث: أقسام القلوب، وأمراضها.

المبحث الأول: القلب السليم، وعلامات سلامته.

المبحث الثاني: القلب الميت، وعلامات موته.

المبحث الثالث: القلب المريض، وعلامات مرضه.

المبحث الرابع: أمراض القلوب، حقيقتها، وأقسامها، وخطورتها.

الباب الثاني: أحكام أعمال القلوب.

الفصل الأول: أحكام عبودية القلب.

المبحث الأول: أعمال القلوب الواجبة والمستحبة، وأدلتها من الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: أعمال القلوب المباحة.

المبحث الثالث: النية لأعمال القلوب.

المبحث الرابع: الإكراه على أعمال القلوب.

المبحث الخامس: هل تكتب الملائكة أعمال القلوب؟

المبحث السادس: أعمال القلوب المحرمة والمكروهة.

الفصل الثاني: التلازم بين أعمال القلوب.

المبحث الأول: هل أعمال القلوب متلازمة في الانتفاء؟

المبحث الثاني: هل أعمال القلوب متلازمة في الثبوت؟

المبحث الثالث: هل يزول الإيمان بزوال أعمال القلوب؟

الفصل الثالث: تفاضل أعمال القلوب، وأسبابه.

المبحث الأول: حقيقة تفاضل أعمال القلوب، والأدلة عليه من الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: أسباب تفاضل أعمال القلوب.

المبحث الثالث: درجات أعمال القلوب المتعلقة بدرجات الإيمان.

المبحث الرابع: تفاضل أعمال الجوارح بتفاضل أعمال القلوب.

المبحث الخامس: التفاضل عند الله بمجئيات الإيمان التي في القلوب.

الفصل الرابع: أثر أعمال الجوارح في أعمال القلوب.

المبحث الأول: أثر أعمال الطاعات الظاهرة في أعمال القلوب.

المبحث الثاني: أثر المعاصي على أعمال القلوب.

الفصل الخامس: الفرق بين الحكم على الباطن والحكم على الظاهر في الدنيا والآخرة.

المبحث الأول: الفرق بينهما في أحكام الدنيا.

المبحث الثاني: الفرق بينهما في أحكام الآخرة.

الفصل السادس: حكم هم القلب ووسوسته وخواتمه.

المبحث الأول: خواتم القلب ووسوسته.

المبحث الثاني: الهم بالحسنات.

المبحث الثالث: الهم بالسيئات.

الفصل السابع: درجات الناس في أعمال القلوب.

المبحث الأول: السابق بالخيرات.

المبحث الثاني: المقتصد.

المبحث الثالث: الظالم لنفسه: تسميته، وحكمه في الدنيا والآخرة.

الباب الثالث: مذاهب المخالفين في أعمال القلوب، والرد عليهم.

الفصل الأول: مذاهب المتكلمين في أعمال القلوب، والرد عليهم.

المبحث الأول: المراد بالمتكلمين.

المبحث الثاني: مذهبهم في أعمال القلوب.

المبحث الثالث: شبهاتهم.

المبحث الرابع: الرد عليهم من الكتاب والسنة.

المبحث الخامس: ما ترتب على مذهبهم من فساد.

الفصل الثاني: مذهب مرجئة الفقهاء في أعمال القلوب. ومناقشة استدلالهم. وفيه أربعة

المبحث الأول: المراد بمرجئة الفقهاء.

المبحث الثاني: مذهبهم في أعمال القلوب، وأدلتهم.

المبحث الثالث: الرد على وجه استدلالهم.

المبحث الرابع: نوع الخلاف بينهم وبين جمهور أهل السنة، وثمرته.

الفصل الثالث: مذهب الصوفية في أعمال القلوب، والرد عليهم. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالصوفية.

المبحث الثاني: مذهب الصوفية في أعمال القلوب.

المبحث الثالث: شبهاتهم.

المبحث الرابع: الرد على شبهاتهم.

المبحث الخامس: ما ترتب على مذهبهم من فساد.

أما الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، مع التوصيات.

أهم النتائج والتوصيات.

(١) مما يعين على معرفة حقيقة أعمال القلوب وأحكامها، وعلاقتها بأعمال الجوارح؛ معرفة مراتب الدين، والعلاقة بينها، وقد تبين لنا في التمهيد أن الإيمان إذا جاء مقروناً بالإسلام، فإنه يراد بالإيمان أعمال القلوب، وتكون الأقوال والأعمال الظاهرة في هذه الحالة من لوازم الإيمان، وموجباته، ودلائله. وبهذا تحتل أعمال القلوب شطر الإيمان؛ بل شطره الأهم، المؤثر في الشطر الآخر.

وأما إذا أطلق الإيمان والإسلام فإنه يراد بكل واحد منهما الدين كله، ظاهره وباطنه، أقواله وأعماله. وبهذا يتبين لنا أن الإيمان الذي هو أصل الدين ولبه يختص بأعمال القلوب عند اقترانه بالإسلام، وأما عند انفراده فهو يشمل الدين كله ظاهره وباطنه، وبهذا تتضح أهمية أعمال القلوب من جهة كونها شرط الدين بدخولها في مسمى الإسلام والإيمان عند الإطلاق، وأما عند التقييد فإنها تختص بالإيمان، ومع ذلك فالمسلم حقاً لا بد أن يكون معه أصل الإيمان، فكما أنه لا إيمان لمن لا إسلام له، فكذلك لا إسلام لمن لا إيمان له.

(٢) المراد بالقلب شرعاً: هو القلب المعنوي، الذي هو لطيفة ربانية، لها تعلق بالقلب الحسي، وهذه العلاقة سر رباني يدرك الناس آثارها ولا يعرفون كنهها. ويطلق على هذا القلب الرُّوع، والجنان، والفؤاد، والصدر. وسمي قلباً؛ لتقلبه في الأمور؛ ولأنه خالص ما في البدن. ومكان هذا القلب المعنوي: هو الصدر، وهو الذي يعقل ويعمى ويبصر، ويصلح ويفسد. وقد دلت النصوص الشرعية على أن العقل محله القلب، ومع ذلك فله اتصال بالدماغ.

(٣) المتأمل في نصوص الكتاب والسنة يدرك العناية الكبرى بالقلب وصفاً له وعلاجاً، ومنهجاً في التعامل معه، وتجنبيه أسباب المرض والسقم؛ لأنه محل التقوى، بصلاحه يصلح الجسد كله، وبفساده يفسد الجسد كله.

وهذا القلب معرض للصحة والمرض، فيصح أحياناً، ويمرض أحياناً، وينشط أحياناً، ويفتر أحياناً. وللقلب انفعالات عديدة، فهو يألف وينفر، ويتحسر ويطمئن، ويخاف ويوجل، ويرأف ويرحم، ويرتاب ويشك، ويزيغ ويضل، ويعلظ ويقسو، ويمرض ويموت. كما أن له في الخير انفعالات كثيرة، فهو يتدبر ويتذكر، ويتعظ ويتقي، ويطمئن ويخشع، وينيب ويسكن، ويحبت ويسلم، ويتقي ويفجر. وقد تفسد القلوب، فيطبع عليها، وتزين المعصية لها، وتستغرق في اللهو والباطل. وبالعكس من ذلك قلوب أخرى تيب إلى الله، فتطهر وتركو، وتسلم من غوائل الشر.

والقلب له أحوال في المعرفة، فهو يعقل ويتدبر، ويتعظ ويتذكر، ويفقه المعاني والآيات، ومن هنا كان له كسب وعمل، وأضيف إليه الإثم، ويوم القيامة يسأل العبد عن قلبه كما يسأل عن بقية جوارحه.

ومن ثمَّ فصلاح القلوب في صحتها، وصحتها في استعمالها فيما خلقت له، من معرفة الله ومحبته، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه، وإخلاص الدين له.

(٤) لقد عرّف السلف الصالح الإيمان بأنه قول وعمل، ومعنى ذلك أنه قول القلب، واللسان، وعمل القلب والجوارح.

وقول القلب هو تصديقه وإقراره ومعرفته وعلمه واعتقاده، مثل: اعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه وعن أسمائه وصفاته وأفعاله.

وقد ورد عن بعض السلف تفسير إيمان القلب بالتصديق أو الإقرار أو الاعتقاد.

ومرادهم بتصديق القلب:

أ- التصديق الخبري العلمي، بمعنى أن يقع في القلب نسبة الصديق إلى المخبر، والخبر ذاته، مجرداً عما سوى ذلك من أعمال القلوب، وهذا قول القلب.

ب- التصديق العملي، أي تصديق الخبر بالامتثال والانقياد، وهذا هو الذي قصده السلف عن إطلاق التصديق، فمن قال من السلف: إن الإيمان تصديق بالجنان، فإنه يقصد بذلك المعنيين. وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال السلف ولغة العرب، على أن التصديق ليس محصوراً في التصديق الخبر؛ بل ورد كذلك في التصديق العملي.

ويقال مثل ذلك في إطلاق السلف على إيمان القلب أنه اعتقاد أو إقرار.

وأما معرفة القلب وعلمه وقوله، فلا إشكال في أن المراد بها قول القلب فقط، وبالتالي يتضح الفرق بين إطلاق السلف على إيمان بأنه تصديق وبين إطلاق المتكلمين على إيمان القلب بأنه تصديق، ويعنون به قول القلب فقط، مجرداً عن عمله.

٥) تبين لنا من خلال البحث أن أعمال القلوب لا يمكن تعريفها بالتعريف الاصطلاحي؛ لأنها أعمال باطنة لا يمكن أن يتصور حقيقتها إلا من اتصف لها. ومن ثم فيصعب أحياناً وصفها بالعبارة والتفريق بينها، لتداخلها وتلازمها. ولهذا نجد العلماء الذين ذكروا أعمال القلوب لم يعرفوها بالتعريف الاصطلاحي، وإنما ذكروا لها أمثلة تتميز بها عن أقوال القلب واللسان وأعمال الجوارح. وحاصل تعريفها أنها الأعمال التي يتعلق أداؤها بالقلب دون سائر الجوارح.

٦) ولكثرة أعمال القلوب وتداخلها فإنه يصعب عدّها وحصرها، ولقد حاول بعض العلماء عدّها وحصرها عند شرحهم لحديث شعب الإيمان، في المصنفات في شعب الإيمان، ومع ذلك فلا تعدو أن تكون هذه اجتهادات استنبطها العلماء من خلال استقراء النصوص الشرعية، ولم يأت نص في تعيينها وعدّها.

٧) تبين لنا من خلال بيان العلاقة بين أقوال القلوب وأعمالها: أن أقوال القلوب وإن كانت أصل في الإيمان، يزول بزوالها، إلا أنه ينبغي أن يعلم أنها لا تنفع وحدها؛ بل لا بد من أن ينضم إليها عمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح.

٨) ومما يبين أهمية أعمال القلوب ومنزلتها من الدين والإيمان؛ أن العبادة التي من أجلها خلق الله الخلق، وأرسل الرسل؛ تقوم على ثلاثة أعمال قلبية، هي أركانها، وهي: المحبة، والخوف، والرجاء. وهي من محرّكات القلوب إلى الله عز وجل، فما حفظت حدود الله، ومحارمه، ووصل الواصلون إليه بمثل محبته وخوفه ورجائه، فمتى خلا القلب من هذه الثلاث فسد فساداً لا يرجى صلاحه أبداً، ومتى ضعف فيه شيء من هذه الثلاث ضعف إيمانه بحسبه.

وهذه الأركان الثلاثة هي التي يقوم عليها التوحيد والإسلام، ولهذا وصف الله بها خواص خلقه

في آيات كثيرة. ولا بد من التلازم بينها، ولهذا قال بعض السلف: (من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبد الله بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبد الله بالرجاء وحده فهو مرجيء، ومن عبد الله بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد). ولهذا اقتضى الأمر بيان حقيقة كل عمل قلبي من هذه الأعمال الثلاثة، ومنزلته، وأقسامه، وأحكامه، وثمراته.

(٩) مما يبين أهمية أعمال القلوب، ومنزلتها من الدين والإيمان؛ أن شروط الشهادتين التي لا تنفع قائلها إلا باجتماعها هي أعمال قلبية، وهي: العلم، واليقين، والصدق، والإخلاص، والمحبة، والانقياد، والقبول.

فالمتمثل في الأحاديث النبوية التي جاء فيها بيان فضل الشهادتين يجد أنهما جاءت مقيدة بالإخلاص، واليقين، والصدق، والطمأنينة، وكل ذلك إشارة إلى عمل القلب، وتحققه بمعنى الشهادتين؛ بل معنى الإله هو الذي يطاع فلا يعصى، هيبه له وإجلالاً ومحبة وخوفاً ورجاءً وتوكلاً عليه وإنابة وخضوعاً له.

ولها اقتضى الأمر بيان حقيقة كل عمل قلبي من هذه الأعمال وبيان منزلته وأقسامه وأحكامه مما يتبين به حقيقة أعمال القلوب وأحكامها.

(١٠) ومما يبين أهمية أعمال القلوب أنها أصل الدين والإيمان، وهي مقصودة ومرادة لذاتها، وأعمال الجوارح تبع ومكملة لها، ولهذا فالثواب والعقاب، والمدح والذم، وتوابع ذلك، هو للقلب أصلاً، وللجوارح تبعاً، وعليه فمعرفة أحكام أعمال القلوب أهم من معرفة أحكام أعمال الجوارح؛ لأنها تفرض على العبد منها، ومستحبها أحب إلى الله من مستحب أعمال الجوارح، وهل يميز بين المؤمن والمنافق إلا بما في القلوب؟ وهل يمكن الدخول في الإسلام إلا بعمل القلب قبل عمل الجوارح؟ فالعبودية في الحقيقة هي عبودية القلب.

(١١) أعمال الجوارح لا تكون إيماناً بدون إيمان القلب، ويلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، كما أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب؛ لأنه لو أطاع القلب، لأطاعت الجوارح وانقادت، فالتأمل في الشريعة ومصادرها يعلم ارتباط أعمال الجوارح بأعمال القلوب، وأنها لا تنفع بدونها.

(١٢) لقد دلت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة أن التقوى في الحقيقة هي تقوى القلوب لا تقوى الجوارح فقط، وإذا كانت التقوى في القلوب فلا يطلع على حقيقتها إلا علام الغيوب عز وجل.

ولذلك كانت القلوب هي محل نظر الرب من العبد.

ومع ذلك فمن اتقى قلبه اتقت جوارحه، ومن فجر قلبه فجرت جوارحه.

(١٣) لقد دلت النصوص الشرعية أن القلوب تنقسم إلا ثلاثة أقسام من حيث الصحة والمرض

والحياة والموت:

الأول: القلب السليم: وهو الخالص لله، السالم من الشرك والشك.  
ومن علامات سلامته: الخشوع والإنابة، والوجل والإحبات، واللين، والاطمئنان، والتقوى،  
والهداية، ونحوها.

الثاني: القلب الميت: وهو القاسي الخالي من الإيمان وجميع الخير، وهو قلب الكافر والمنافق.  
ومن علامات موته: القسوة، والختم، والطبع، والقفل، والزيف.

الثالث: القلب المريض: وهو الذي يشك في الحق، أو يعرفه ولكن يؤثر غيره عليه.  
ومن علامات مرضه: ميله إلى الحرام.

وأعراض القلوب ترجع إلى نوعين:

أ- أمراض الشهوات التي منشأها الهوى، مثل: شهوة الزنا والرياء والكبر والعجب والحسد  
والفخر والخيلاء.

ب- أمراض الشبهات التي منشأها الجهل، مثل: الشك والنفاق والبدعة، وهي أخطر.

ولا شفاء للقلب من هذه الأمراض إلا بكتاب الله وهدى رسوله .

١٤) تنقسم أعمال القلوب حسب الأحكام التكليفية إلى خمسة أقسام: الواجب، والمستحب،  
والمباح، والمكروه، والمحرم.

والأعمال القلبية الواجبة كثيرة جداً؛ بل كل ما أوجبه الله على العباد لا بد أن يجب على القلب،  
فإنه أصل، وإنما وجب على غيره بالتبع. والأعمال القلبية الواجبة منها المتفق على وجوبه مثل:  
الإخلاص والتوكل والمحبة والصبر والإنابة والخوف والرجاء، ومنها المختلف في وجوبه مثل: بعض  
أنواع الرضا بقضاء الله وقدره من الألم والمرض ونحوه، ومثل الخشوع في الصلاة.

وكل عمل قلبي له طرفان: واجب مستحق، وكمال مستحب.

وأما الأعمال القلبية المباحة فهي ما كان سببه مباحاً، مثل: المحبة الطبيعية، والخوف الطبيعي،  
والصبر على المباح، وغيرها. فإن أعان على طاعة الله كان طاعة، وإن كان سبباً في ترك واجب أو  
فعل محرم كان حراماً.

١٥) اختلف العلماء -رحمهم الله- في اشتراط النية لأعمال القلوب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن أعمال القلوب لا تحتاج إلى نية؛ لأن النية إنما شرعت لتمييز العبادات على  
العادات، وتمييز رتب العبادات، وأعمال القلوب لا تكون عادات ولا تلبس بغيرها.

القول الثاني: أن النية واجبة في أعمال القلوب لدخولها في عموم الأدلة، ولأن فيها المشروع  
والممنوع والمباح، ولا يفرق بينها إلا بالنية.

القول الثالث: النية أمر ملازم لأعمال القلوب فلا يحتاج العبد إلى القيام بها؛ لأنه لا يمكن أن تقع

إلا منوية، وإذا فقدت النية فقدت حقيقتها.

(١٦) لا خلاف بين العلماء في أنه لا مجال للإكراه على أعمال القلوب؛ لأنه لا يتصور الإكراه عليها، فالإكراه إنما سلطانه على الظاهر لا على الباطن.

(١٧) لقد دلت النصوص الشرعية أن الملائكة الحفظة يعلمون أعمال القلوب ويكتبونها بما أعلمهم الله، خلافاً لمن قال إنها لا تكتب إلا الأعمال الظاهرة.

(١٨) وإذا كان أصل الإيمان في القلب فكذلك الكفر والنفاق والعصيان أصلها في القلب.

والحرمات القلبية نوعان: كفر، ومعصية.

فالكفر مثل: الشك والنفاق والشرك وتوابعها.

والمعصية نوعان: كبائر وصغائر.

الكبائر، مثل: الرياء والعجب والكبر والفخر والخيلاء والقنوط من رحمة الله، والأمن من مكره الله، وسوء الظن بالمسلمين، والحسد، والسخط، والشح، والحقد، والتباغض بين المسلمين.

والصغائر، مثل: شهوة المحرمات وتمنيها.

مع العلم بأن الكبيرة قد يقترن بها من الخوف من الله والحياء ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغائر من قلة الحياء وعدم المبالاة ما يلحقها بالكبائر.

(١٩) المحرمات القلبية الباطنة أشد تحريمًا من المحرمات الظاهرة؛ لأنها أصلها، فكل من نواقض ونواقض الإيمان الاعتقادية هي أصل النواقض والنواقض القولية والعملية، وفساد الظاهر دليل على فساد الباطن، ولأن المحرمات القلبية أعم وقوعًا وأسهل ارتكابًا، ولهذا الذم عليها أعظم من الذم على المحرمات الظاهرة.

(٢٠) تبين لنا من خلال بيان حقيقة التلازم بين أعمال القلوب نفيًا وإثباتًا، وتأثير زوالها أو نقصها على زوال الإيمان أو نقصه؛ أن أعمال القلوب منها المتلازم في الانتفاء، ومنها ما لا يلزم بانتفائه انتفاء الآخر، لكن قد يلزم منه النقص، ومرجع ذلك إلى أن أعمال القلوب المشروعة درجات في الوجوب والاستحباب، ومنها الأصل ومنها الفرع، وبعضها يتضمن الآخر تضمن الكل للجزء، أو مستلزم له استلزام الملزوم لللازم الذي لا ينفك عنه.

ومن صور التلازم بين أعمال القلوب أن الترقى فيها من الأدنى إلى الأعلى لا يندم به الأدنى؛ بل يندرج ونطوي في الأعلى، كما يندرج الإيمان في الإحسان، ويندرج الصبر في الرضا، لا أن الصبر يزول كما تزعم الصوفية. ومن ذلك أن الرضا بقضاء الله وقدره لا ينافي الرحمة والبكاء على المصاب.

(٢١) لقد دلت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة على أن أعمال القلوب متفاضلة تفاضلاً عظيمًا لا يعلم قدره إلا الله عز وجل، وهذا من الأمور المعلومة التي يجدها الإنسان

من نفسه، فدرجت اليقين والصدق مثلاً في قلب العبد تختلف من وقت لآخر، ومن حال إلى حال، بحسب القربى أو البعد عن الله، ومن أنكر تفاضلها فهو إما جاهل لم يتصوره أو معاند.

وهذا التفاضل يكون في كل شعبة منها، وفي جميع شعبها، ومن أسبابه:

أ- تعلم العلم المستمد من الكتاب والسنة.

ب- التأمل في آيات الله الكونية.

ج- الاجتهاد في القيام بالأعمال الصالحة.

وكما أن لأعمال القلوب أسباباً تقويها وتزيدها، فلها أسباب تضعفها وتنقصها، كالجهل والغفلة والإعراض عن ذكر الله، وارتكاب المعاصي.

(٢٢) وإذا كانت أعمال القلوب متفاضلة في كل شعبة منها، وفي جميع شعبها، فإن هذا التفاضل يرجع في أصله إلى ثلاث درجات هي درجات الإيمان:

أ- أصل لا بد منه، وهو الحد الأدنى من أعمال القلوب الذي هو شرط في صحة الإيمان والنجاة من النار في الآخرة. وهذا الأصل لا بد منه؛ لأن نقصانه يعني خروج الإنسان عن دين الله، وهذا الأصل يقابل الإيمان المحمل، أو مطلق الإيمان.

ب- القدر الواجب من أعمال القلوب الذي ينجو به صاحبه من دخول النار ابتداءً، ويقابل الإيمان المفصل أو الإيمان الكامل بالواجبات.

ج- القدر المستحب، وهو ما كان باعثاً على فعل المستحبات، وترك المكروهات، وبه يرتفع صاحبه في الدرجات العليا من الجنة.

(٢٣) تماثل الناس في أعمال الجوارح لا يقتضي تماثلهم في إيمانهم وأجورهم؛ لأنه بحسب العلاقة بين أعمال الجوارح وأعمال القلوب يكون الحكم على العمل والثواب، فقد يتفق العملاق والمظهر والأداء ويكون بينهما في الدرجة والأجر كما بين السماء والأرض، ومن ثم فالأعمال الصالحة تتفاضل عند الله بتفاضل ما في القلوب من الإيمان والمحبة والإخلاص، وهكذا التفاضل عند الله إنما يكون بحقائق الإيمان التي في القلوب.

(٢٤) أقوال اللسان وأعمال الجوارح من الطاعات والمعاصي كما أنها تتأثر بأعمال القلوب فهي تؤثر فيها صلاحاً وفساداً، وبهذا تتضح حقيقة التلازم بين أعمال القلوب وأعمال الجوارح مما يدل دلالة واضحة على ما قرره علماء أهل السنة من التلازم بين أجزاء الإيمان.

لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه، فالقلب مرسل ومستقبل، يؤثر ويتأثر.

(٢٥) الترابط والتلازم بين الظاهر والباطن إنما هو بالنسبة لحال المؤمن وحقيقته في الدار الآخرة.

أما أحكام الدنيا فلا ينظر فيها إلا إلى الظاهر فقط، وتوكل السرائر إلى الله عز وجل، وعليه

فأحوال الظاهر مع الباطن لا تخلو من خمسة أحوال من حيث الاتفاق والافتراق، كما يلي:

أ- أن يتفق الظاهر مع الباطن في الصلاح والتقوى، وهذا في حق المسلم الصادق.

ب- أن يتفق الظاهر مع الباطن في الفساد والفجور، وهذا في حق الكافر الصريح في كفره.

ج- أن يكون الظاهر صالحاً، والباطن فاسداً، وهذه حالة النفاق.

د- أن يكون الظاهر فاسداً، والباطن صالحاً، وهذه الحالة لا تكون إلا في حالة الإكراه للمؤمن.

هـ- أن يكون الظاهر فاسداً، والباطن صالحاً من غير إكراه، وهذه الحالة لا حقيقة لها، ولا يمكن أن تقع.

ومن ثم فالتلازم بين الظاهر والباطن من جهة الحقيقة ليس تلازماً مطلقاً، ولذلك يجب عدم الخلط بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، والفرق بين الحكم على الناس من جانب، والحكم عند الله من جانب آخر، وهذا أصل مهم عند أهل السنة والجماعة حيث يفرقون بين الحكم على الشخص بالإسلام أو الكفر في الدنيا، وبين الحكم الأخروي. ومن ثم فالإيمان الظاهر الذي تجرى عليه أحكام المسلمين في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة. ثم هذا الأصل إنما هو فيمن لم يعلم منه ما يقتضي الكفر.

(٢٦) لقد دل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة على تفاضل أهل الإيمان في أعمال القلوب، قوة وضعفاً، زيادة ونقصاً، وهم في ذلك على ثلاث درجات:

أ- سابق بالخيرات. ب- ومقتصد. ج- وظالم لنفسه.

فكل عمل قلبي له طرفان: واجب مستحق، وهو مرتبة أصحاب اليمين المقتصدین. وكمال مستحب، وهو مرتبة المقرين السابقين، ومن لم يكن من هؤلاء ولا هؤلاء، فهو ظالم لنفسه، وهو المقصر في بعض الواجبات، المرتكب لبعض المحرمات، مع بقاء أصل الإيمان معه، ويسمى بالفاسق الملبس، ويقال له: مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهو في الآخرة تحت المشيئة إن مات على ذلك.

وكل درجة من هذه الدرجات الثلاث أهلها متفاوتون فيها بحسب ما في قلوبهم من الإيمان والتقوى.

(٢٧) لقد دلت الأحاديث الكثيرة على أن المسلم لا يؤخذ -بمحمد الله- بهم القلب ووسوسته وخواطره الرديئة، ما لم تكن اعتقاداً أو شكاً، أو يتكلم بما أو يعمل.

وكراهة القلب لهذه الوسوس دليل على قوة الإيمان، وقد أرشد النبي إلى علاج هذه الوسوس بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، والانتهاز عن الاسترسال فيها، واللجوء إلى الله بالدعاء والمعاذة منها.

(٢٨) الهم بالحسنات، هو إرادة الإنسان لها، وهو قسمان:

الأول: مجرد خواطر تخطر في قلب العبد بإرادة الحسنة، ثم تنفسخ من غير عزم ولا تصميم، وهذا حديث النفس بالحسنة، وقد قال بعض أهل العلم بأن العبد يثاب على حديث النفس بالحسنات، والله أعلم.

الثاني: الإصرار والعزم المصمم الذي يوجد معه حرص على فعل الحسنة، فهذا لا يخلو من نوعين: أ- أن يهم بالحسنة ثم يتركها، فظاهر الأدلة أنها يثاب على هذا المهم، سواء تركها لمانع أم لا، إلا أن يتركها إعراضاً عنها بالجملة، ورغبة عن فعلها.

ب- أن يهم بالحسنة همماً جازماً، ويبدل جهده لفعلها، ولكنه يعجز عنها، فإنه يكتب له في هذه الحالة أجر العمل كاملاً.

والراجح من قولي أهل العلم أن من نوى الحسنة بعزم صادق أنه يكتب له أجر العمل مضاعفاً، وعليه فمن هم بالحسنة ثم تركها فلا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يتركها لمانع، فهذه تكتب حسنة.

الحالة الثانية: أن يتركها من قبل نفسه، فهذه على الاحتمال.

الحالة الثالثة: أن يتركها إعراضاً عنها، ورغبة عن فعلها.

وأجر المهم بالحسنة لا يخلو من ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: أن يكتب له أجر النية فقط، دون أجر العمل.

الدرجة الثانية: أن يكتب له أجر العمل فقط، دون المضاعفة.

الدرجة الثالثة: أن يكتب له أجر العمل مضاعفاً.

(٢٩) المهم بالسيئات لا يخلو من حالين:

الأول: أن يكون مجرد حديث نفس بالسيئة، فهذا معفو عنه بالنسبة للمؤمنين، ما لم يستقر في القلب.

الثاني: العزم المصمم على فعل السيئة، فهذا لا يخلو من أربعة أنواع:

النوع الأول: أن يهم بالسيئة ثم يتركها لله، مع قدرته عليها، فهذه تكتب له حسنة كاملة.

النوع الثاني: أن يهم بالسيئة ثم يترك العمل بما خوفاً من المخلوقين، ومراعاة لهم، فهذا يعاقب على هذا المهم؛ لأنه لم يتركه لله بهذه النية، وإنما تركه لأجل المخلوقين.

النوع الثالث: أن يهم بالسيئة ثم يسعى في فعلها ما أمكنه، ولكن يحول بينه وبينها القدر بموت أو غيره، فيعجز عن فعلها. فالذي عليه المحققون من أهل العلم أنه يأثم للأدلة الكثيرة الدالة على ذلك.

النوع الرابع: أن يهم بالسيئة ثم تنفسخ نيته وتفتت عزمته، فهذا لا يخلو من ثلاثة أمور:

أ- أن يكون مجرد خواطر ووساوس، فهذا معفو عنه كما تقدم.

ب- أن يكون هذا المهم عملاً من أعمال القلوب، كالشك في وحدانية الله، فهذا يعاقب عليه

العبد، ويصير به كافرًا.

ج- أن يكون هذا العمل من أعمال جوارح، كالزنا وشرب الخمر، ونحو ذلك من الكبائر، فالراجح من قولي أهل العلم أنه يؤخذ بهذا الهم إذا أصر وعزم عليه، وإن لم يظهر له أثر في الخارج.

٣٠) لقد تعرضت أعمال القلوب إلى الإهمال أو الخفاء أو الابتداء عند بعض المسلمين، وذلك بسبب البعد عن هدي الكتاب والسنة، والخلاف في حقيقة الإيمان.

ومن أبرز الانحراف في أعمال القلوب:

أ- إهمالها بالكلية.

ب- إنكار بعض أحكامها، كالتفاضل فيها بالزيادة والنقصان، وعلاقة التأثير المتبادلة بينها وبين أعمال الجوارح.

ج- الابتداء والانحراف فيها عن هدي الكتاب والسنة.

ومن خلال البحث تبين أنه يمكن تصنيف المخالفين لأهل السنة والجماعة في أعمال القلوب إلى ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: المتكلمون. وقد تبين من خلال البحث أن أعمال القلوب لم تكن موضوع نزاع بين السلف وأصناف المتكلمين المتقدمين إلا فرقة شاذة هي الجهمية ومن تبعهم، وإنما أصبحت أعمال القلوب موضع نزاع كبير بعد أن تبني الأشاعرة مذهب الجهمية في الإيمان، وتبعهم في ذلك الماتريدية حيث استقر مذهبهم على أن الإيمان هو مجرد المعرفة أو التصديق، وأما أعمال القلوب فلا تدخل عندهم في حقيقة الإيمان.

وقد ترتب على مذهبهم مفسد كبيرة، منها: إهمال أعمال القلوب التي أهل أصل الدين والإيمان، بزيادتها يزيد، وبنقصانها ينقص، وبزوالها يزول، ولهذا لا تجد في كتبهم ذكرًا لأعمال القلوب وأحكامها.

وعندهم أن الإنسان يكون مؤمنًا كامل الإيمان بالمعرفة والعلم فقط، ولو سب في الظاهر الله ورسوله وأهوان المصحف.

والكفر عندهم شيء واحد، وهو الجهل والتكذيب، فكل من حكم الشرع بكفره فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله.

وترتب على مذهبهم تحريف نصوص الكتاب والسنة التي جاء فيها بيان منزلة أعمال القلوب وأحكامها، وبالتالي انحسر مفهوم العبادة عندهم في توحيد الربوبية فقط.

الطائفة الثانية: مرجئة الفقهاء. وقد عرفوا الإيمان بأنه: تصديق بالجنان، وإقرار باللسان. والمتبع لأقوالهم، وأقوال المحققين من أهل العلم يجد أن هناك اضطرابًا في بيان مقصودهم بالتصديق، فأخرجهم أعمال الجوارح عن مسمى الإيمان مشعر بإخراج أعمال القلوب أيضًا.

وإن أدخلوا أعمال القلوب في مسمى الإيمان فقد خالفوا أهل السنة والجماعة أيضاً في إنكار التفاضل فيها، وعلاقة التأثير المتبادلة بينها وبين أعمال الجوارح.

وبالتالي فالخلاف بينهم وبين جمهور أهل السنة والجماعة ليس خلافاً لفظياً فقط؛ بل هو خلاف لفظي ومعنوي، ترتب عليه أحكام كثيرة، منها: تحريمهم للاستثناء في الإيمان بإطلاق، وإنكارهم الزيادة والنقصان في الإيمان. ووصفهم مرتكب الكبيرة بأنه مؤمن كامل الإيمان، وبالتالي أدى بهم هذا المذهب إلى تحريف الآيات والأحاديث التي جاء فيها إثبات زيادة الإيمان ونقصانه، بما في ذلك أعمال القلوب، بل صار مذهبه هذا ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم، وإلى ظهور الفسق والفجور. الطائفة الثالثة: الصوفية. فهم مع اهتمامهم الشديد بأعمال القلوب، وتسميتها أحوالاً ومقامات، وتفصيل دقائقها إلا أن الهوى وبالابتداع أوقعهم في تناقضات وتخبطات أخرجت طوائف منهم عن الدين كله.

ومن صور انحرافهم في أعمال القلوب؛ دعواهم أنها من منازل العوام، وأنها معلولة بطريق الخواص، ويعنون بالعوام عموم المسلمين.

وهذا الضلال بسبب انحرافهم عن الكتاب والسنة، واعتقادهم أن أعمال القلوب من حظوظ النفس، وليست من محض العبودية، ولهذا يزعمون أنهم يعبدون الله لذاته لا رغبة في جنته، ولا خوفاً من ناره.

وترتب على مذهبهم هذا مفاصد كثيرة، منها: البعد عن الكتاب والسنة، وتعطيل عبودية القلب وعبودية الجوارح، والغرور، والانبساط، والإدلاء الذي أدى ببعضهم إلى الاستغناء عن الواجبات، والتزهيد في الرغبة في الجنة، والخوف من النار، بل وصل الأمر ببعضهم إلى دعوى سقوط التكاليف الشرعية لمن وصل إلى درجة اليقين.

هذه أبرز صور الانحراف عند المخالفين لأهل السنة والجماعة في أعمال القلوب، فينبغي للمسلم الحريص على نجاته نفسه أن يكون وقفاً عند كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ لا يتجاوزهما بإفراط ولا يقصر عنهما بتفريط، فكلما الأمر تضييع لشرع الله، وعدم حفظ له.

هذا الكتاب منشور في

